مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: أثر التجارة الالكترونية وبعض المتغيرات الاقتصادية في تدفق رأس المال الأجنبي لعينة مختارة من الدول الاسيوية باعتماد التصنيف الصناعي
اسم الكاتب: أ.م. أنمار أمين حاجي، م.م. محمد نايف محمود
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3034
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 15:13 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تنمية الرافدين ٧٧(٢٧) ٢٠٠٥
ص ص [١٣١-١٤٥]

اثر التجارة الالكترونية وبعض المتغيرات الاقتصادية في تدفق رأس المال الأجنبي لعينة مختارة من الدول الاسيوية بأعتماد التصنيف الصناعي

أنمار أمين حاجي
أستاذ مساعد/قسم الاقتصاد
كلية الادارة والاقتصاد/جامعة الموصل

محمد نايف محمود
مدرس مساعد/قسم العلوم المالية والمصرفية
كلية الادارة والاقتصاد/جامعة الموصل

المستخلص

تعد التجارة الإلكترونية أحد المتغيرات المعاصرة التي برزت في الحياة الاقتصادية و تؤثر بصورة مباشرة في تدفق رأس المال الاجنبي. إن التبادل الإلكتروني أدى إلى سهولة تدفق رأس المال بأنواعه المختلفة سواء الاستثمار المباشر أو الاستثمار المحفظي أو الأنواع الأخرى. فضلا عن ذلك فأن تنافس دول جنوب شرق آسيا لجذب رأس المال الأجنبي أصبحت حقيقة يفرضها واقع ما تقدمه هذه الدول من ضمانات متعددة وامتيازات وتسهيلات مختلفة، وإزاء هذه التطورات تحاول الدراسة الوقوف عند التأثير الاقتصادي للتجارة الالكترونية في تدفق رأس المال الأجنبي، فضلاً عن المتغيرات الاقتصادية الأخرى كالناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف ومعدل التضخم وحجم التجارة الخارجية في دول العينة حسب درجة تطورها الصناعي، كما يحاول هذا البحث تقييم الأداء الاقتصادي لدول العينة وقدرتها على جذب رؤوس الأموال الأجنبية للمدة ١٩٧٠-٢٠٠٢.

مقدمة

تؤكد معظم الدراسات المستقبلية على أن شكل وتوزيع القوى وتوازنها في العالم في القرن الواحد والعشرين سيحدد بوساطة مجموعة صغيرة من البلدان التي تملك وسائل التكنولوجيا المتقدمة اذ شهد العالم في الآونة الأخيرة تغيرات كبيرة سيكون لها آثار على نمط الحياة البشرية ومصادر الثروة والدخل، فضلا عن العلاقات والسياسات الاقتصادية بين الدول وداخل كل دولة، في مقدمة تلك التغيرات العولمة وثورة المعلومات والاتصالات، وقد أحدثت هذه التغيرات تحولات شاملة في العديد من اقتصاديات العالم نتيجة هذه التحولات ظهرت أدبيات جديدة في مجالات الاقتصاد والإدارة، فكانت كتابات عن الاقتصاد الرقمي والنقود الالكترونية والأسهم والسندات التي يتم بيعها الكترونيا.

أهمية البحث

يعد تدفق رأس المال الأجنبي محركاً للاقتصاد الآسيوي سواء للدول الصناعية أو شبه الصناعية فيها، ومدى تأثر هذا التدفق في المتغيرات الاقتصادية المختلفة خاصة في ظل ثورة التكنولوجيا والاتصالات المرتبطة أصلا بالتطور الصناعي.

مشكلة البحث

تاريخ التسلم ٢٠٠٤/١٢/١ _____ تاريخ قبول النشر ٢٠٠٥/٣/٦

على الرغم من التطورات الحاصلة في المجال التقني والاقتصادي والجهود المبذولة في ذلك إلا أن الإجراءات المتخذة لجذب رؤوس الأموال كانت غير كفوءة في البلدان غير الصناعية وكفوءة في البلدان الصناعية؛ مما دعا إلى البحث في هذه المشكلة ودرأسة أسبابها وآفاقها المستقبلية وأبعادها.

هدف البحث

١. درأسة الأبعاد الاقتصادية للتجارة الالكترونية ومدى تأثيرها في تدفق رأس المال الأجنبي. اذ تعد التجارة الالكترونية أداة جذب في تدفق رأس المال الأجنبي في ظل العولمة الاقتصادية.
٢. تقدير اثر المتغيرات الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف الإيرادات الحكومية وحجم الصادرات والتضخم على تدفق رأس المال الأجنبي
٣. درأسة حجم تدفق رأس المال الأجنبي لدول العينة خلال مدة الدراسة والوقوف عند التغيرات التي طرأت على اقتصاديات دول العينة في ظل النظام الدولي الجديد.

فرضية البحث

يفترض البحث أن تدفق رأس المال الأجنبي يتأثر بالتجارة الالكترونية التي تعتمد أساسا على درجة التطور الصناعي والمتغيرات الاقتصادية الأخرى كالناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف.

منهج البحث

وسعيا لاختبار فرضية البحث فقد تم إجراء درأسة تطبيقية باستخدام التحليل الوصفي والكمي وفق المنهج التجريبي للمدة ١٩٧٠-٢٠٠٢.

أولا: الاطارالنظري

تدفق رأس المال الأجنبي Concept of Foreign Capital Flow

- المفهوم

تشير التطورات الحديثة في الاقتصاد العالمي إلى ظاهرة الاعتماد الاقتصادي المتبادل، ويتمثل ذلك في زيادة حجم معاملات السلع ونوعها والخدمات العابرة للحدود نتيجة التطور في اقتصاديات الحجم للشركات ووفورات الحجم الكبيرة، مما دعا الشركات والبلدان إلى البحث عن الأسواق في مختلف دول العالم، فضلاً عن تعاظم تدفق رأس المال الأجنبي مم خلال الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار في المحافظ المالية مع سرعة انتشار التكنولوجيا كنتيجة للتطور الصناعي.

ولا يوجد اتفاق على تحديد أنواع رأس المال الأجنبي من حيث التصنيفات والمتغيرات لكل نوع وحسب المؤسسات الاقتصادية الدولية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي فضلا عن اختلاف المؤلفين والكتاب، اذ وردت العديد من التعريفات لمفهوم رأس المال الأجنبي. وأهمها:

- أكد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD على أن رأس المال الأجنبي يشير إلى الاستثمار من الأشخاص أو المنظمين الذين لديهم مراكز اقتصادية في بلدانهم، فضلاً عن البلدان التي يستثمرون فيها.وحسب تصنيف الحسابات القومية لصندوق النقد الدولي International Monterey Fund فأن رأس المال الأجنبي أو (الاستثمار الأجنبي) يصنف على الأقسام الآتية:

١. الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment : وهو نوع من الاستثمار الدولي International Investment، الذي يكون فيها أحد المقيمين في بلد معين مستثمرا في بلد آخر.
٢. الاستثمار في المحافظ المالية Foreign Portfolio Investment، ويتضمن أدوات استثمار مختلفة تصدر من المؤسسات والأسواق المالية والنقدية المختلفة، مثل السندات Bonds والأسهم Equities، وكذلك الاستثمار في سوق النقود Exchange Market من خلال بيع العملات وشرائها.
٣.استثمارات أخرى، مثل احتياطيات السلطات الأجنبية، والقطاعات الرسمية المقيمة . (Unctad,1999. 23)

أنواع تدفق رأس المال الأجنبي وأشكاله Kinds of Foreign Capital Flow

مما تقدم يمكن تصنيف تدفق رأس المال الأجنبي على النحو الآتي:

١. الإعانات والمساعدات الأجنبية Foreing Aid

الإعانات: هي الأموال المقدمة لغير الأغراض التجارية، وإذا كانت بشكل قروض فتكون بشروط ميسرة (بايز،١٩٧٧، ١٣). ويوجد العديد من المشكلات التي تتعلق بالإعانات منها:

أ.عندما ترتبط الإعانة بمشروع معين، فان هذا المشروع قد لايتلاءم مع التفضيلات أو الحاجات القومية للبلاد المتلقية، وقد تشترط الدول المانحة إنفاق جزء من الإعانة على استيراد المواد واللوازم من شركات الدول المانحة وغالبا ما تكون الإعانات باتجاه السلع الاستهلاكية .

ب.كثيرا ما تؤثر الدول المانحة على القرار السياسي للبلاد المتلقية، فهي ليست دائما ذات هدف إنساني.

ت.الإعانات ليست كافية وجزء منها يقدم بشكل لا يعطى المرونة الكافية في توجيهها إلى القطاعات الأكثر احتياجا، وقسم منها يقدم بصورة إعانة عسكرية (المحاسبين، ٢٠٠١، ٢٣).

ث.وأحيانا تسعى الدول المتلقية للإعانات إلى تجاهل التكاليف البيئية في سبيل استحصال الاعانة.

٢. القروض الخارجية External Loans

وهي الأموال التي تقرضها مصادر الإقراض الأجنبية المتعددة مثل المصادر الثنائية الحكومية Bilateral والمتعددة مثل الهيئات الدولية أو الإقليمية Multilateral

ومنها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنوك التنمية الدولية مثل: بنك آسيا للتنمية Asian Development Bank وبنك الاستثمار الأوربي European Investment bank وتسمى بالقروض العامة Public Loans. ومصادر خاصة مثل الشركات والبنوك وتسمى بالقروض الخاصة Private Loans (عجمية وقريضة، ١٩٧٨، ١٦٢) بناءاً على مجموعة من القواعد والأسس المالية والتجارية، ووفقا لظروف السوق مع التعهد بإعادة القرض مع الفوائد المستحقة ويترتب على القروض أعباء تتحملها الدولة المقترضة والتي يعبر عنها بخدمة الدين، وهي مدفوعات دورية يتم الاتفاق عليها عند عقد القروض وهذه المدفوعات تتمثل بالأقساط والفوائد (الباشا،٢٠٠١، ٩).

٣.الاستثمار الأجنبي المباشر Foreing Direct Investment

أول من استخدم مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر عام ١٩٣٠ هو Herbert Feis ويطلق على الاستثمارات الأجنبية التي لا تؤثر على أسواق الأوراق المالية (الجميل،٢٠٠١، ٢٤٥). والاستثمار الأجنبي المباشرFDI يعني تملك المستثمر لجزء من الاستثمارات في المشروع المعين أو كلها، هذا فضلاً عن قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك Joint ,Venture أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة للمشروع Wholly, Owned Investment Project وقيام المستثمر بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة Host Countries (أبو قحف ، ٢٠٠١، ٣٦٦)

أما صندوق النقد الدوليIMF فقد عرف الاستثمار الأجنبي بأنه مباشر حين يمتلك المستثمر ١٥% أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية لحملة الأسهم لمؤسسة محدودة، أو ما يعادل ذلك بالنسبة لمؤسسة فردية (Imf,1997,18).

في حين ترى منظمة التجارة العالمية WTO أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد (البلد ألام) أصلا إنتاجيا في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارته (www.two.org).

٤.الاستثمار في المحافظ المالية Foreing Portflio Investment

أول من أطلق مصطلح الـFPI (Mathew Simon سنة ١٩٦٧)، ويتضمن الاستثمار في السندات الحكومية والمؤسسية، وكذلك القروض المصرفية طويلة الأجل وأموال ملكية الأسهم.(الجميل،٢٠٠١، ٢٤٥)

ويعرف الـ FPI بأنه تملك الأفراد أو الهيئات أو الشركات لبعض الأوراق المالية دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري ويعد الاستثمار في الأوراق المالية استثماراً قصير الأجل بالمقارنة مع الـ FPI.(أبو قحف،٢٠٠١، ٣٦٧).

التجارة الالكترونية

مفهوم التجارة الإلكترونية Concept of Electronic Commerce

تعد التجارة الإلكترونية أحد المصطلحات الجديدة الجديدة التي دخلت في الحياة الاقتصادية حديثا، وأصبحت تتداول في العديد من الأنشطة المرتبطة بثورة تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات لتكون جزءا من الواقع الاقتصادي الدولي، ونظرا للتطور الذي طرأ عليها منذ عام ١٩٩٥، ظهرت العديد من التعريفات للتجارة الإلكترونية كل منها تنظر من منظور وزاوية مختلفة. التجارة الالكترونية هي الترجمة الحرفية لمصطلح Electronic Commerce الذي يتكون من مقطعين:

الأول: التجارة Commerce وهو تعبير عن نشاط اقتصادي يتم من خلاله تداول السلع والخدمات في الدولة الواحدة أو بين الدول المختلفة.

أما **الثاني**: الإلكترونية Electronic فيقصد به أداء النشاط التجاري بالوسائط الإلكترونية ويعد الانترنيت والاكسترانيت من أهم هذه الوسائط والأساليب.

ولإعطاء فكرة واضحة عن مفهوم التجارة الالكترونية نستعرض أهم التعريفات في هذا المجال:

- فقد عرف البنك الدولي World Bank التجارة الإلكترونية بأنه (استخدام شبكة الحاسبة في تسهيل المعاملات ويتضمن ذلك الإنتاج، التوزيع، البيع، الإعلان عن السلع والخدمات في السوق) (www.worldbank.org/public) .
- أما الموسوعة البريطانية BRITINICA فقد عرفت التجارة الإلكترونية بأنها (علاقات العمل العالية وبيع المعلومات والخدمات والسلع بواسطة شبكة الكمبيوتر والاتصالات) www.Britinica.com.
- ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية Organization of Economic Cooperate and Development OECD، عرفت التجارة الإلكترونية بأنها (كل أشكال التعاملات بين الأنشطة الاقتصادية سواء كانت مؤسسات أم أفراد والتي تعتمد على البيانات الرقمية في العمليات والتحويلات سواء بشكل صوري أو صوتي أو وثائق) (www.oecd.org).
- في حين عرف الاتحاد الأوروبي European United التجارة الإلكترونية بأنها (إجراء الأعمال التجارية إلكترونيا) (www.EU.org)
- كما أكدت منظمة التجارة العالمية World Trade Organization أن المقصود بالتجارة الإلكترونية هو إنتاج وتوزيع وتسويق وبيع أو توصيل أية سلعة أو خدمة بالوسائل الإلكترونية .

أثر التجارة الالكترونية في تدفق رأس المال الأجنبي

تعد التجارة الإلكترونية القوة المحركة الجديدة للنمو الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين نظراً لما يتيحه لها هذا الدور من تعزيز للإنتاجية وتسهيل وتنسيق التوزيع وتجديد هيكلية الشركات، إن ما يجعل التجارة الإلكترونية ظاهرة غير تقليدية جانب السرعة والعالمية فيها والذين لا يقتصر تأثيرها على موقع الأسواق التقليدية، وإنما يسهل أيضا استحداث مواقع أسواق جديدة بما تحدثه التجارة الإلكترونية من زيادة الفعالية وخفض التكاليف للصفقات التجارية، وتكون محصلة ذلك زيادة كفاءة استخدام الموارد، كذلك يؤدي انتشار التجارة الإلكترونية إلى تقليل الاحتكاك الاقتصادي في موقع السوق؛ لان الأعمال لم تعد مقيدة بالحيز الجغرافي أو بالحجم، في حين لم يعد المستهلكون مقيدين بالتوافر المحلي للمنتجات. ولقد أتاح الانتشار

الواسع للتقنية والتحرير الاقتصادي للمصنعين إمكانية تغيير مواقع العمليات والإنتاج على نطاق عالمي من اجل تحقيق أقصى قدر من الكفاءة وتصنيع المنتجات على وفق احتياجات العملاء، فضلاً عن ذلك أتيحت الفرصة للصناعات الصغيرة لأن تشارك في السوق العالمية على قدم المساواة مع الصناعات الكبيرة، وان تكون لها حرية الوصول إلى المستهلكين على نطاق العالم بأكمله (أيهاب الدسوقي، ٢٠٠٠، ٤٤).. وبما أن التجارة الإلكترونية تعتمد كلياً على شبكة المعلومات، فأن نموها وتطورها مرتبط ارتباطاً وثيقاً بانتشار استخدام الشبكة العالمية وإمكانية الوصول إليها. إذ تقوم التجارة الإلكترونية على الاستفادة من ثورة الاتصالات والمعلومات وشبكة الانترنيت من خلال التبادل الإلكتروني للمعلومات والبيانات. ويمكن تسمية التجارة الإلكترونية بأنها عولمة التجارة بين دول العالم كافة عبر إلغاء حاجزي الزمان والمكان.

إن منظومة الشبكة العالمية لنقاط التجارة التي بدأت انطلاقها في عام ١٩٩٤ بعد نجاح المرحلة الأولية في عام ١٩٩٢ برعاية (الانكتاد) قامت بربط ١٤٤ نقطة تجارية في ١١٧ دولة، وكل تلك النقاط أقيمت بهدف تكوين ملتقى لمزودي الخدمات الخاصة بالمعاملات التجارية مثل الجمارك وهيئات التجارة العالمية والنقل والمصارف وجهات الشحن وشركات التأمين. تعمل هذه المجموعة على تبادل المعلومات من اجل تفعيل آليات التجارة الإلكترونية والبحث في كل القضايا الإجرائية وتبادل المعلومات في السوق المالية العالمية الإلكترونية. ونظراً لما يصاحب تسارع خطوات التجارة الإلكترونية في العالم، يلاحظ أن البرلمان الألماني أقر قانوناً يتيح اعتماد (التوقيع الإلكتروني) عبر بطاقة تحمل شريحة إلكترونية، وبموجب هذا القانون ستحظى التواقيع الإلكترونية في ألمانيا بالوضع القانوني نفسه الذي يحظى به التوقيع على الورق. وقد اقر مجلس النواب الأمريكي أيضا مشروع قانون يجيز الاعتراف بالصلاحية القانونية للتوقيع الإلكتروني، وفي سنغافورة سنت الحكومة تشريعات وقوانين للتجارة الإلكترونية من ضمنها الإجراءات الضريبية وقضايا التعاملات الإلكترونية (عرب ،٢٠٠٢، ٣).

ولتوضيح اثر التجارة الإلكترونية لا بد من التأشير على بعض المعاملات التي تجري من خلال التجارة الإلكترونية، على سبيل المثال إذا أراد مشترٍ شراء سلعة ما من شركة معينة فأنه يقوم باستكمال نموذج الشراء بعد اختيار المنتَج الذي يريده. ويتضمن هذا النموذج رقم البطاقة الائتمانية الخاصة به وقيمة المشتريات، ومن خلال إجراء بعض الخطوات عن طريق الكمبيوتر تنقل الاستمارة إلى كمبيوتر البنك الذي يتعامل معه المشتري ويقوم البنك بالتأكد من رصيد المشتري وإذا كان يسمح بدفع ثمن السلعة التي اشتراها، يتم إبلاغ المتجر بذلك وتتم عملية الشراء؛ إذ يخصم كمبيوتر البنك قيمة السلعة من حساب المشتري ويضيفها إلى حساب الشركة. كذلك يمكن أن تتم المعاملات في التجارة الإلكترونية عن طريق ما يعرف بالنقود الإلكترونية، التي يكون مصدرها في معظم الأحيان البنك الذي يمتلك بنية تحتية إلكترونية تمكن من إصدار نقود إلكترونية لعملائه لاستخدامها على شبكة الانترنيت أو يتم حفظها في البطاقات الذكية Smart Card، وهناك أيضا ما يعرف بالشبكات الإلكترونية Electronic Checks وهي شبكات تجري باستخدام الكمبيوتر وتأخذ المسار نفسه الذي يأخذها الشيك الرقمي، ويعد القطاع المصرفي أكثر القطاعات

المؤهلة والقابلة للتكيف مع التطورات التكنولوجية الحديثة؛ بسبب مرونة هذا القطاع وكونه يمثل حلقة الوصل والمحول الرئيس لمختلف الأنشطة الاقتصادية.وتقوم الكثير من البنوك بتقديم خدمة مصرفية جديدة بإصدار بطاقات (فيزا) خاصة بالانترنيت؛ لتشجيع عملائها على الدخول في عالم التجارة الإلكترونية إذ تقدم هذه البطاقات خدمة مصرفية عالمية، وتشمل إطلاع العميل على الحسابات الجارية الخاصة به وإمكانية التحويل بين الحسابات الجارية، والوقوف على آخر أسعار العملات والاتصال بالبنك عن طريق البريد الإلكتروني للاستفسار عن خدمات الشبكة التي يقدمها. وهذا يساعد على نقل الأموال بين المصارف والبورصات، إذ أن أسعار الأسهم والسندات تكون متوافرة. وهذا يساعد على تنويع الاستثمار المحفظي وانتقالها بين الدول كما تتيح التجارة الإلكترونية للشركات عددا من المزايا في مجال التمويل تمكن الشركات من أن تستخدم شبكة الانترنيت لكي تحدد مقدمي هذه الخدمات كما يمكنها تبادل المعلومات بشأن الصفقات (عبدالخالق، ٢٠٠٢، ٨).

المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في تدفق رأس المال الأجنبي

يمكن تقسيم العوامل المؤثرة في تدفق رأس المال الأجنبي (باستثناء التجارة الالكترونية) إلى العوامل الرئيسة آلاتية:

- **متغيرات قابلة للقياس الكمي** وسعر الصرف، وحجم الصادرات، ومعدل التضخم الناتج المحلي الإجمالي، وأخيرا التطورات التكنولوجية .
- **متغيرات غير قابلة للقياس الكمي:** مثل الاستقرار السياسي، مدى التقدم الحضاري ودرجة التحرر الاقتصادي.

١. المتغيرات الكمية

تشمل متغيرات الاقتصاد الكلي الاتي:

١.**سعر الصرف Exchange Rate** : إن زيادة انفتاح الاقتصادات المختلفة يؤدي إلى تغيرات في أسعار صرف العملات المختلفة. وهذا يؤدي إلى تحركات رؤوس الأموال وزيادة توجيه المستثمرين نحو الأسواق المالية الدولية. إما لغرض المضاربة لكسب أرباح كبيرة، وإما لغرض التغطية والتحوط من مخاطر عدم الاستقرار، فقد يتنازل المستثمر عن عملته مقابل عملة أخرى أكثر استقراراً، أو قد يتجه نحو سوق الأوراق المالية لاقتناء ما يعادلها من أسهم وسندات؛ رغبة في تنويع محفظته المالية. والشركات عبر الوطنية تتفاعل عكسيا مع سعر الصرف، كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري إذ أن مثل هذه التقلبات تجعل من العسير عمل درأسات. فضلا عن إن تغير سعر الصرف يؤدي إلى تزايد أو انخفاض التجارة بين الدول وفي درأسة Caves عام ١٩٩٦ توصل إلى وجود ارتباط سلبي بين معدل الصرف الاسمي والحقيقي وتدفق رأس المال الأجنبي إلى أمريكا،(Caves R.1996, 40) .

٢.**حجم الصادرات Export :**تمثل الصادرات مجموع قيمة السلع والخدمات التي تقوم الدولة ببيعها إلى الخارج.وهناك علاقة طر دية بين حجم الصادرات وتدفق رأس المال الأجنبي؛ لان زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة تدفق رأس المال إلى داخل البلد، ولاسيما ان التعاملات الخارجية لأي قطر يتم بالعملات الأجنبية المهمة

وبالعكس في حالة الاستيراد، فزيادة الاستيراد يؤدي إلى تدفق رأس المال إلى الخارج (Jomo K.Sk, 2001, 22) .

٣. **معدل التضخم Inflation Rate** : التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ولفترة طويلة. وهناك عدة مؤشرات للتضخم، فهناك الرقم القياسي لأسعار المستهلك والرقم القياسي لأسعار المنتج ومخفض الناتج القومي الإجمالي. ولمعدلات التضخم تأثير مباشر على سياسات التسعير وحجم الأرباح، ومن ثم حركة رأس المال، كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي تعنى بها الشركات الأجنبية. إن ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى فساد المناخ الاستثماري، كما إن المعدلات العالية للتضخم، التي تتجاوز ١٠% أو ٣٠ % أو ١٠٠% سنويا تشوه النمط الاستثماري، ويدخل الاستثمار منطقة الخطر سواء كان للاستثمارات المحلية أو الأجنبية، ويعد التضخم مؤشراً على ضعف الاقتصاد. وهناك علاقة سلبية Inverse Relationship بين معدل التضخم وتدفق رأس المال الأجنبي. وتبين دراسات اخرى أن الدول التي تتمكن من تقييد التضخم من ان تجاوز معدلات تزيد عن ٢٠% تحقق نجاحا ملحوظا في جذب الاستثمار الأجنبي. (صقر،٢٠٠١، ٥٣).

٤. **الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product**

يعد الناتج المحلي محددا أساسيا للشركات الأجنبية التي تبحث عن الأسواق الجديدة او زيادة نصيبها من أسواق الدول المضيفة وتلائم الدول ذات الناتج المحلي الكبير الكثير من الشركات المحلية والأجنبية لاستثمار أموالها. وقد أسفرت الدراسات التطبيقية عن وجود علاقة موجبة Positive Relationship بين الناتج المحلي الإجمالي، وتدفق رأس المال الأجنبي. وفي درأسة للانكتاد عن محددات تدفق الاستثمار الاجنبي لـ ٤٢ دولة نامية تبين أهمية الناتج المحلي الإجمالي كمحدد لجذب رأس المال الأجنبي (Unctad,1998, 135-140)

ثانياً: الجانب التطبيقي

سعيا إلى اختبار فرضية البحث تم إجراء درأسة تطبيقية لعينة مختارة على وفق التصنيف الصناعي وكما يأتي:

- اليابان تمثل مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى.
- سنغافورة تمثل مجموعة الدول الصناعية.
- كوريا الجنوبية تمثل مجموعة الدول شبه الصناعية
- ماليزيا تمثل مجموعة الدول التي في طريقها إلى التصنيع

بناء نماذج الاقتصاد القياسي

تنشأ العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية على وفق أسس سببية؛ إذ تمارس هذه المتغيرات تأثيرات بعضها في البعض الآخر، مما يجعل بعضها وتحت ظروف معينة سببا في حدوث ظاهرة أخرى تسمى نتيجة، وعليه فان فهم هذه العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية له أهمية كبيرة في التوصل إلى الاستخدام السليم للأدوات الإحصائية والرياضية، ويشير النموذج الاقتصادي إلى مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي توضع عادة بصيغة رياضية تسمى المعادلة (أو مجموعة معادلات)،

والتـي تـشرح سـلوكية أو آليـة هـذه العلاقـات التـي تبـين عمـل قطـاع معـين أو عمـل الاقتصاد.

ومنهجيـا تـسعى هـذه الدراسـة إلـى اسـتخدام العمـل التجريبـي؛ لإثبـات فرضـية الدراسـة والمتمثلـة بـأن تـدفق رأس المـال الأجنبـي، والـذي يمثـل المتغيـر المعتمـد أو المستجيب يتأثر وبمعنوية إحصائية بعدد من المتغيرات المفسرة والمتمثلـة بالتجـارة الالكترونية والناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف والصادرات والتضخم والزمن بوصفها متغيرات مستقلة. وتم استخدام طريقة المربعات الاعتيادية OLS للحصول على قيم معاملات العلاقات الاقتصادية، وعلى الرغم من أن النظرية لا تكفي وحدها لتحقيق الغايات، إلا أن هذا لا يعني أنها غير ضرورية فهي توفر افتراضات محدودة واستنتاجات منطقية عن الواقع، إلا أن هذه الاستنتاجات تبقى مجرد تنظير لا يمكن قبوله إلا بعد اختبار هذه النظرية ومواجهتها بالواقع (إبراهيم، أمين،٢٠٠١، ٢١)، من هذه النقطة كان لابد من البحث القياسي، الذي من خلاله يتم التعبير عن النظرية بشكل نموذج قياسي، ومنهجية البحث فيها تم بعدة مراحل، المرحلة الأولى تتمثل بتوصيف النموذج ومن ثم تقدير واختبار قيم معاملات النماذج الخاصة بتدفق رأس المال الأجنبي لدول العينة، ومن ثم تحليل النتائج. وشملت مرحلة التوصيف تحديد العلاقة بين تدفق رأس المال الأجنبي بوصفه متغيراً معتمداً والتجارة الالكترونية ،الناتج المحلي الإجمالي ،سعر الصرف، الصادرات التضخم والزمن بوصفها متغيرات مفسرة وذلك بالاستناد الى منطق النظرية الاقتصادية. وأهم ما يتعلق في هذه المرحلة هو تحديد متغيرات النموذج الداخلية والخارجية فضلا عن توضيح العلاقة بين المتغيرات المستقلة (والتي تتضمن المتغيرات المنتظمة والمتغيرات غير المنتظمة والمتغير المستجيب وكما يأتي:

$$CF = b_0 + b_1 GDP + b_2 EX + b_3 EXPORT + b_5 INFLATION + b_6 T + b_7 EC + U_i$$

إذ أن

متغير مستجيب = CF تدفق رأس المال الاجنبي

الناتج المحلي الاجمالي = GDP سعر الصرف =EX، الصادرات= EXPORT

التضخم= Inflation، التجارة الالكترونية= EC. الحد المطلق=B0، المعلمات المطلوب تقديرها=Bi، المتغيرات العشوائية= Ui ، (i =1,2,3,…)

وقد اختيرت دول العينة وفق الأسس آلاتية:

١.أن تكون الدول المختارة من الدول الآسيوية

٢.اعتماد التصنيف الصناعي الدولي في تحديد الدول ضمن كل مجموعة، وهذا التصنيف يقسم جميع دول العالم إلى عدة مجاميع ،وقد تم اعتماد البيانات بشكل سلاسل زمنية غطت المدة (١٩٧٠-٢٠٠٢) ولجميع الدول.

٢. تقدير النماذج القياسية الخاصة باليابان وتحليل نتائجها

قدرت النماذج الخاصة باليابان بالصيغة الخطية، وبالشكل الاتي:

الاول : بدون تجارة إلكترونية ، الثاني: مع التجارة الإلكترونية وللصيغة الأولى تم اختيار المعادلة المتكونة من متغير الصادرات، وسعر الصرف وكما يأتي:

CAPITAL FLOWS = 24810 + 0.126 EXPORT - 80.0 EX …. (1)

t (2.30) (6.63) (-2.28)
R-Sq = 94.7% R-Sq(adj) = 94.3% F=268.13
Durbin-Watson statistic = 1.03

وللتأكد من دقة النموذج إجريت عدة اختبارات وبمستوى معنوية ٠.٠٥% ودرجة حرية ٣٠ فأعطت الاختبارات...؟

أما الصيغة الثانية للنموذج المقدر لليابان، التي تضم التجارة الالكترونية فقد تم اختيار المعادلة المتكونة من الصادرات وسعرالصرف والتجارة الالكترونية وبالصيغة الخطية الاتية:

CF = 31278 + 0.111 EXPORT - 99.3 EX + 0.0549 EC …. (2)
t (2.95) (5.73) (-2.89) (2.16)
R-Sq = 95.4% R-Sq(adj) = 95.0% F=202.10
Durbin-Watson statistic = 1.30

٣. تقدير النماذج الاقتصادية القياسية وتحليلها لاقتصاد سنغافورة

تم تقدير صيغة الأولى (بدون تجارة الكترونية)، واختيرت المعادلة المتكونة من متغير الصادرات وسعر الصرف وبالشكل الاتي:

C7 = 13.3 + 1.56 Ex + 0.022 GDP …. (3)
t (18.76) (+8.41) (6.78)
R-Sq = 92.1% R-Sq(adj) = 91.3% F= 67.23
Durbin-Watson statistic = 1.65

أما الصيغة الثانية، التي تضم التجارة الالكترونية فقد تم اختيار المعادلة المتكونة من الصادرات وسعر الصرف والتجارة الالكترونية وبالصيغة الخطية الاتية:

CF = - 3872 + 0.84 EX + 0.0424 GDP + 0.069EC …. (4)
t (-4.58) (5.67) (14.22) (5.82)
S = 351.2 R-Sq = 91.6% R-Sq(adj) = 90.5% F= 66.77
Durbin-Watson statistic = 1.89

٤. تقدير النماذج القياسية الخاصة بكوريا الجنوبية وتحليل نتائجها

تم تقدير النماذج الخاصة بكوريا الجنوبية بالصيغة الخطية، وكما يأتي:

الأول : بدون تجارة إلكترونية ، **الثاني**: مع التجارة الإلكترونية اختيرت المعادلة المتكونة من متغير الصادرات، وسعر الصرف وعلى النحو الاتي:

CF = 7980 + 0.283 EXPORT - 13.2 EX …. (5)
t (4.02) (13.75) -(3.60)
S = 3433 R-Sq = 93.3% R-Sq(adj) = 92.9% F=209.94
Durbin-Watson statistic = 1.95

أما الصيغة الثانية والتي تضم التجارة الالكترونية، فقد تم اختيار المعادلة المتكونة من الصادرات وسعر الصرف والتجارة الالكترونية وبالصيغة الخطية، وبالشكل الاتي:

CF = 8962 + 0.255 EXPORT - 13.5 EX. + 0.378 EC …. (6)
t (5.28) (13.44) -(4.37) (3.64)
S = 2894 R-Sq = 95.4% R-Sq(adj) = 94.9% F=201.35
Durbin-Watson statistic = 1.28

٥. تقدير النماذج الاقتصادية القياسية وتحليلها لاقتصاد ماليزيا

قدرت الصيغة الاولى (بدون تجارة الكترونية)، إذ تم اختيار المعادلة المتكونة من متغيرالناتج المحلي الاجمالي والصادرات ومتغير الزمن، وكما يأتي:

CF= - 1597 + 0.0995 GDP - 0.132 EXPORT+402 Ti .... (7)
t (-2.62) (3.15) (-4.67) (5.73)
R-Sq = 86.5% R-Sq(adj) = 85.1% F= 61.92
Durbin-Watson statistic = 1.03

أما الصيغة الثانية التي تضم التجارة الالكترونية، فقد تم اختيار المعادلة المتكونة من التضخم الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الالكترونية وبالصيغة الخطية الاتية:

CF = - 3396 + 72.1 Inflation + 0.0666 GDP - 1.64 EC .... (8)
t (3.78) (5.53) (5.12) (-7.04)
S = 1280 R-Sq = 87.1% R-Sq(adj) = 85.8% F=65.22
Durbin-Watson statistic = 1.33

تحليل النماذج القياسية

يتضح من النماذج السابقة أن

- اليابان والتي غطت النموذج ١-٢، إذ يتبين من النموذج ١ وجود علاقة طردية بين الصادرات وتدفق رأس المال الأجنبي بمعامل تأثير قدره ٠.١٢٦ مما يعني إن التوسع في حجم الصادرات بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى انجذاب رأس المال الأجنبي بمقدار ٠.١٢٦ .

أما سعر الصرف فقد أعطى تأثيراً عكسياً بمقدار ٨٠، مما يعني ان تخفيض سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة في تدفق رأس المال الى اليابان بمقدار ٨٠ وحدة.

كما أعطت الاختبارات الإحصائية معنوية إحصائية على مستوى المتغير الواحد من خلال اختبار t ، وكذلك على مستوى النموذج كله، من خلال استخدام اختبار f، أما القوة التفسيرية للنموذج فكانت ٩٤.٤، مما يعني أن ٩٤.٤ من التغيرات الحاصلة في تدفق رأس المال الأجنبي هو بسبب التغيرات الحاصلة في الصادرات وسعر الصرف، كما اجتاز النموذج المقدر اختبارات القياسية.

- مع التجارة الالكترونية: يتضح من النموذج ٢ إن هناك تأثيراً ايجابياً للتجارة الالكترونية في جذب رأس المال الأجنبي وبمعامل تأثير مقداره ٠.٠٥٤٩ كما أشار النموذج إلى ارتفاع القدرة التفسيرية بعد إدخال متغير التجارة الالكترونية، وهو ما يوضحه معامل R2 للنموذج ٢ مقارنة بنموذج١.

أما نماذج سنغافورة فكانت:

- بدون تجارة الكترونية

أوضح النموذج ٣ أن هناك علاقة طردية بين كل من الصادرات والناتج المحلي الإجمالي مع تدفقات رأس المال الأجنبي وبمعامل تأثير مقداره ١.٥٦ و ٠.٠٢٢ على التوالي.

- مع التجارة الالكترونية: النموذج ٤ أوضح التأثير الايجابي لكل من الصادرات والناتج المحلي الإجمالي، وكذلك هناك تأثير معنوي موجب

للتجارة الالكترونية على تدفق رأس المال الأجنبي وبمعامل تأثير مقداره ٠.٠٦٩.

وأوضحت النماذج القياسية الخاصة بكوريا الجنوبية ما يأتي:

- النموذج ٥ بين أن هناك علاقة طردية بين الصادرات وتدفق رأس المال الأجنبي وبمعامل تأثير مقداره ٠.٢٨٣ وعلاقة عكسية بين سعر الصرف وتدفق رأس المال الأجنبي بمعامل تأثير مقداره -١٣.٢
- النموذج ٦ بعد إدخال التجارة الالكترونية في النموذج فقد أعطى هذا المتغير تأثيراً معنوياً وبمعامل تأثير مقداره ٠.٣٧٨ مما يعني أن التوسع في التجارة الالكترونية بمقدار وحدة واحدة أدى إلى جذب رأس المال الأجنبي بمقدار ٠.٣٧٨ كما أشار النموذج إلى ارتفاع القدرة التفسيرية بعد إدخال متغير التجارة الالكترونية من ٩٣ % إلى ٩٥.٤% .

وفي النماذج القياسية الخاصة بماليزيا كانت النتائج بالشكل الاتي:

- النموذج ٧ بدون تجارة الكترونية أوضح إن هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي وتدفق رأس المال الأجنبي بمعامل تأثير مقداره ٠.١ وعلاقة معنوية سالبة بين الصادرات وتدفق رأس المال الأجنبي بمعامل مقداره ٠.١٣٢ وعلاقة طردية بين متغير الزمن وتدفق رأس المال الأجنبي بمعامل تأثير مقداره ٨٦.٥ .
- النموذج ٨ والذي تضمن اضافة التجارة الالكترونية فقد أعطى هذا المتغير علاقة سالبة بمعامل تأثير مقداره -١.٦٤ وارتفعت القدرة التفسيرية للنموذج إلى ٨٧.١% بعد اضافة متغير التجارة الالكترونية.

الاستنتاجات

١. أثبتت الدراسة في نماذج اليابان (الذي لا يتضمن التجارة الكترونية) أن متغير الصادرات وسعر الصرف، كان له تأثير معنوي على تدفق رأس المال.وقد أوضح النموذج الثاني (الذي يتضمن التجارة الالكترونية) أن متغير الصادرات وسعر الصرف والتجارة الالكترونية لها تأثير في تدفق رأس المال .

٢. كما اثبت البحث في نماذج سنغافورة (الذي لا يضم تجارة الكترونية) أن متغير سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي متغيراً له تأثير معنوي على تدفق رأس المال. وفي النموذج الثاني الذي (يتضمن إدخال التجارة الالكترونية) أوضح أن متغير سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي والتجارة الالكترونية كان له تأثير في تدفق رأس المال.

٣. أما نماذج كوريا الجنوبية فقد أوضح النموذج الذي (لا يتضمن التجارة الالكترونية) أن متغير الصادرات وسعر الصرف ذو تأثير معنوي على تدفق رأس المال الأجنبي. أما النموذج (الذي يتضمن التجارة الالكترونية) فقد أوضح أن متغير الصادرات وسعر الصرف والتجارة الالكترونية كان له تأثير في تدفق رأس المال .

٤. وفي نماذج ماليزيا، اوضح الأول الذي (لا يتضمن التجارة الالكترونية) أن متغير الناتج المحلي الجمالي وسعر الصرف ذو تأثير على تدفق رأس المال الأجنبي.أما النموذج الذي يتضمن التجارة الالكترونية فقد أوضح أن متغير

التضخم والناتج المحلي الإجمالي والتجارة الالكترونية ذو تأثير على تدفق رأس المال الأجنبي.

٥. لقد أعطى متغير التجارة الالكترونية أعلى معدل تأثير في نموذج كوريا الجنوبية، إذ أعطى نسبة تأثير بمقدار ٠.٣٨ وبالاتجاه ألطردي.

المقترحات

١. في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة، فان تطوير الدول لشبكات الحاسبة (الانترنيت) وارتباطها بالعالم الخارجي يسهم في تعزيز قدرة الاقتصاد على الحركة من خلال التجارة الإلكترونية؛ إذ إن مساحة الشركات والمؤسسات تتسع لتشمل العالم بأسره، فضلا عن إلغاء المسافات بين الدول التي لم تعد مهمة، من هنا فالدول مدعوة لمواكبة هذه التطورات.

٢. ضرورة قيام الدول وبالاتفاق مع القطاع الخاص وبعد دراسات علمية بإنشاء أو تأسيس أو توسيع شركات عبر وطنية، لا تمارس نشاطها فقط من داخل الدولة، وإنما في الخارج أيضا، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة إيرادات الدولة من هذه الشركات والاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير. فضلاً عن إنشاء البورصات والأسواق النقدية على مستوى عالٍ من الشفافية يسهم في زيادة تدفقات رأس المال إلى دول العينة.

٣. لما كانت جميع الدول تتسابق من اجل استمالة رأس المال الأجنبي سواء أكان المحفظي أو الاستثمار الاجنبي المباشر فأن من الضروري اعتماد الإدارات الاقتصادية للدول على المؤشرات الاقتصادية ذات البعد الكلي من اعتماد وإدارة الاقتصاد الوطني هذه التدفقات لدول عينة البحث.

٤. أن الاقتصاد العالمي يتجه نحو الانفتاح الواسع في التجارة والاستثمار والتكنولوجيا، وهذا يطرح مجموعة من التحديات، أهمها عدم تمكن الدول من الاحتفاظ باقتصاديات مغلقة، لذا يتطلب من الدول إعادة تشكيل اقتصادياتها بالشكل الذي ينسجم مع هذه التطورات، وبالصورة التي تسهم في الاستفادة القصوى من النظام العالمي الجديد وتقليل آثارها السيئة إلى أدنى الحدود.

المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية

١. إيهاب الدسوقي، الأبعاد الاقتصادية والمالية للتجارة الالكترونية مع إشارة لمصر، مجلة المدير العربي، العدد ١٤٩، كانون أول، القاهرة، ٢٠٠٠.

٢. بسام إبراهيم وانمار أمين، الاقتصاد القياسي، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، السودان،٢٠٠١.

٣. سرمد كوكب الجميل، التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، جامعة الموصل، الموصل، ٢٠٠٢.

٤. سعيد عبد الخالق، التجارة الالكترونية وتنمية الاقتصاد الشبكي العربي، مجلة الحدة الاقتصادية، العدد ٢٤، السنة السابعة عشر، القاهرة، ٢٠٠٢.

٥. شربل بايز، فخ القروض الخارجية: صندوق النقد الدولي والعالم الثالث، دار الطليعة، بيروت،١٩٧٧.

٦. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، بيروت،٢٠٠١.
٧. عبد المنعم السيد علي، و نزار سعد الدين عيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣.
٨. عماد محمد، اندماج الأسواق العالمية الدولية أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢.
٩. عمر محمد صقر، العولمة والاستثمار الاجنبي المباشر، حالة دول شمال افريقيا، الدار الجامعية، بيروت، ٢٠٠١.
١٠. مازن حسن الباشا، اثر التمويل الخارجي على التغيرات الهيكلية في الاردن، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل،٢٠٠١.
١١. الهيئة العامة للمحاسبين والمدققين العرب المحاسبين، الاقتصاد، بموجب المنهاج الذي اعتمدته مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الانكتاد،عمان، ٢٠٠٠.
١٢. يونس عرب، التجارة الالكترونية : قانون الكمبيوتر، القسم الثاني، اتحاد المصارف العربية، عمان، ٢٠٠٠.

ثانياً- المراجع باللغة الإنكليزية

1. IMF, World Economic Outlook, the Information Technology Revolution, Washington, 2001.
2. K Jomo , Growth After the Asian Crises, Unctad and Center for International Development Harverd University, 2001.
3. R Caves Multinational Enterprise and Economic Analysis ,2ed Cambridge, Survey , Cambridge University Press,1996.
4. Unctad , World Investment Report, New yourk and Geneva,1999.
5. www.worldbank.org
6. www.britinica.com
7. www.eu.org
8. www.oecd.org

The Effect of Electronic Commerce and Some Economic Variables in Foreign Capital Flow, Selection Sample for Asia Countries by Industrial Classification

ABSTRACT

E-.commerce is one of contemporary variables which appear in Economic life; It's directly effect in capital flow. The electronic trade off lead to facility of all kind of capital flow alike of foreign direct investment and foreign portfolio investment or others.

The competitive among south east to attract foreign capital flow becomes reality, this country introduce a lot of guarantee and privilege, in front of this evolution, the study try to discover the effect of E. commerce on the capital flow besides of the another variables such as GDP , exchange rate , inflation, foreign trade since 1970-2002.